

*Dirassat & Abhath*  
The Arabic Journal of Human  
and Social Sciences



مجلة دراسات وأبحاث  
المجلة العربية في العلوم الإنسانية  
والاجتماعية

*EISSN: 2253-0363*  
*ISSN : 1112-9751*

أهمية المعايير الدولية للرقابة المالية في الحد من الفساد المالي والإداري  
( حالة الجزائر )

The importance of international financial control standards in  
reducing financial and administrative corruption (Algeria case)

نصيرة زروقي 1- Nacera zerrouki ، حكيم بوجطو 2- Hakim boudjettou .

1جامعة يحي فارس المدية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، nacera.zerrouki89@gmail.com

Université yahia fares Médéa, Laboratory for Sustainable Local Development

2جامعة يحي فارس المدية، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، boudjettou.h@gmail.com

Université yahia fares Médéa, b Economic and Human Development Laboratory

المؤلف المرسل: حكيم بوجطو - Hakim boudjettou :الإيميل: boudjettou.h@gmail.com

تاريخ القبول : 2019-09-23

تاريخ الاستلام : 2019-05-23

## ملخص:

يعتبر الفساد المالي والإداري من الظواهر التي تعرف انتشارا كبيرا على المستوى العالمي، وله آثار سلبية على اقتصاديات الدول، ولهذا يجب عليها تطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة والعدالة لاسيما في الجانب المالي، وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور المعايير الدولية للرقابة المالية للحد من الفساد، لأنها تعتبر من الأساليب المهمة لحماية المال العام، وعلى الجزائر تبنيها لأنها تعد من الدول التي تعاني من هذه الظاهرة وسلباتها، ولتحقيق هذا الهدف تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي لوصف متغيرات الدراسة وتحليلها إحصائيا وبيانيا، وفي الأخير تم التوصل إلى أنه بالرغم من المزايا التي استفادت منها الدول في التقليل من ظاهرة الفساد المالي والإداري باعتماد المعايير الدولية للرقابة المالية إلا أن الجزائر لازالت لم تطبق هذه المعايير.

كلمات مفتاحية: المعايير الدولية للرقابة المالية، الفساد المالي، الفساد الإداري.

**Abstract :**

Financial and administrative corruption is rampant phenomenon at the global level and has detrimental effects on the economies of nations, thus applying transparency accountability and justice principles are compulsory , particularly in the financial aspect, therefore the aim of the study is to highlight the role of international financial control standards to alleviate corruption, since it is considered an efficiently important tool in protecting public money, Algeria as it is one of the countries that suffer from this phenomenon and its disadvantages found itself in a must to adopt this trend, toward this aim we adopted descriptive analysis approach, in order to analyze variables of the study statically, finally, it has been concluded that despite the fact that the application of international financial control standards conferred significant results in reducing the phenomenon of corruption, yet Algeria has not yet adhered to these standards .

**Keywords:** International standards of financial control, financial corruption, administrative corruption.

1. مقدمة:  
على مستوى الإجراءات المتخذة من طرف الدول والمنظمات والهيئات الدولية، بهدف محاولة تشخيص هذه الظاهرة ووضع الآليات الكفيلة للحد منها، خاصة وأنها مرتبطة بمظاهر سلبية وأحيانا قد تكون مدمرة للاقتصاديات التي تتواجد بها.

يعتبر الفساد من المواضيع التي أخذت قدرا كبيرا من الاهتمام، سواء على مستوى الدراسات والأبحاث الأكاديمية أو

الأساليب المهمة لما تحتويه من مبادئ تطبق في عملية الرقابة المالية.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مفهوم المعايير الدولية للرقابة المالية وتحديد مفهوم الفساد المالي والإداري وأسبابه ومحاولة تحديد السبل الكفيلة للحد من اتساع حجم هذه الظاهرة، والعمل على توفير الآليات التي بواسطتها ينحصر الفساد ولما لا القضاء عليه، ومن بين هذه الآليات نجد المعايير الدولية للرقابة المالية وتبيان مدى التزام الجزائر بتطبيق هذه المعايير.

منهج الدراسة: بهدف التأكد من الفرضيات والإجابة على الأسئلة المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لوصف متغيرات الدراسة، حيث تم استعمال أسلوب دراسة الحال لتحليل البيانات الإحصائية والاستعانة بالرسوم البيانية.

الدراسات السابقة: توجد عدة دراسات سابقة للموضوع ومن أهمها:

- عبد العالي حاحة، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في الحقوق، جامعة بسكرة، 2013، حيث تناولت هذه الدراسة ظاهرة الفساد الإداري وسعت إلى الكشف عن الإستراتيجية التي تبناها المشرع لمواجهة هذه الظاهرة، في حين دراستنا تطرقت إلى مساهمة المعايير الدولية للرقابة المالية في التقليل من الفساد لدى الدول من بينها الجزائر .

- بوزيد سايج، سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الرشيد في الدول العربية، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، حيث تناولت هذه الدراسة الطرق والآليات المعتمدة من طرف الدول العربية لمكافحة الفساد ومدى استعدادها لتبني معايير الحكم الرشيد وتعزيز الشفافية والمسائلة، في حين تناولت دراستنا أهم الطرق في الحد من الفساد وهي المعايير الدولية للرقابة المالية.

وسوف نتطرق إلى كل هذا من خلال المحاور الآتية:

- الفساد المالي والإداري.

- دور المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية في

الحد من الفساد .

تعد الدول العربية من بين الدول التي تعاني من ظاهرة الفساد المالي والإداري، والجزائر ليست بغنى عنها حيث يشكل الفساد فيها عائقا في النمو والتنمية وهذا راجع لشدة حدته وكثرة انتشاره في جميع المجالات، وقد حاولت الحكومة جاهدة للقضاء على هذه الظاهرة باستخدام الأساليب المتنوعة عن طريق سن الأنظمة والقوانين واللوائح وتفعيل العقوبات الخاصة بعمليات الفساد، لكن هذا لم يجدي نفعا حيث مازالت تصنف من قبل الدول الأكثر فسادا في العالم، ولا بد لها من تطوير عمليات التسيير المالي والإداري، فتبينت مشروع عصرنة الموازنة العامة للدولة سنة 2004 للحفاظ على المال العام، لكن للأسف لم يفعل لحد الآن وهذا ما يؤكد عدم نجاح الدولة في التقليل من الفساد.

وفي ظل هذا التوصيف سنحاول الإجابة على الإشكالية الآتية:

كيف تساهم معايير الرقابة المالية الدولية في الحد من الفساد المالي والإداري؟

تندرج ضمن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو دور المعايير الدولية الرقابية في الحد من ظاهرة الفساد ؟

- ما مدى التزام الجزائر بتطبيق المعايير الدولية للرقابة المالية للحد من الفساد المالي والإداري ؟

للإجابة على الأسئلة الفرعية اعتمدنا الفرضيات التالية:

- تساهم المعايير الدولية للرقابة المالية في الحد من ظاهرة الفساد لدى العديد من الدول، لما تحتويه من إجراءات للحفاظ على الأموال العامة.

- الجزائر لم تتبنى بعد المعايير الدولية للرقابة المالية وإنما قامت بتطبيق بعضها.

تكمّن أهمية موضوع أهمية المعايير الدولية للرقابة المالية في الحد من الفساد المالي والإداري في محاولة التقليل من خطورة ظاهرة الفساد الذي تؤثر على استقرار الدول وأمنها، وهذا يؤدي إلى التأثير على جهود الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي وبالتالي يعيق عملية التنمية، لهذا على الدول إتباع التدابير اللازمة للحد منه، وتعتبر المعايير الدولية للرقابة المالية من

الفساد أحدهم يستفيد من مخالفة القانون والآخر يستفيد من مقابل فعل الفساد؛

- الاحتيال والتمويه وخيانة الثقة: حيث ينطوي الفساد على الخيانة في الثقة التي يفترض أن تكون متوافرة في صاحب السلطة العامة، وهي خيانة لأمانة العمل أو السلطة المستندة إلى مرتكب أفعال الفساد؛

- الخديعة والتحايل: من خلال احتمال أفعال احتيالية ومخادعة كتزوير الوثائق والمستندات؛

- استغلال المنصب العام: خاصة الوظائف العامة المتعلقة بمنح التراخيص أو القيام بالرقابة والمحاسبة؛

- الارتباط بحالات الأزمات والكوارث: حيث تعتبر بيئة مواتية للفساد لنقص الرقابة وسيادة الفوضى؛

- الارتباط بالتحضر والمدنية: نتيجة زيادة التطلعات والطلب على الموارد المتاحة ومن ثمة ظهور الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وسوء توزيع الدخل والثروة.

### 3.1.2- العلاقة بين الفساد المالي والفساد الإداري:

يشمل الفساد المالي الأعمال التي تؤدي إلى الكسب الحرام كجرائم السرقة والربا أو تقف عائقا أمام الكسب الحلال كالغش والتدليس والاحتكار، أما الفساد الاقتصادي بمفهومه الواسع فإنه يشمل القيام بعمل مناف للقوانين والأخلاق يتم بواسطة شخص عند تقاضيه أو الحصول على وعد بتقاضيه أموال داخل أو خارج نطاق القنوات الشرعية بغرض الانتفاع الشخصي مقابل تقديم تسهيلات سرية ذات صلة بالموقع لهذا الشخص لعملاء خارجيين.

أما الفساد الإداري فقد تناوله الكثير من الباحثين ومن زوايا مختلفة تصب في مجملها على أنه السلوك المخالف للأعراف الاجتماعية والقيم الدينية والأخلاقية بقصد تحقيق منافع شخصية.

وبالنظر إلى التعريفات السابقة نلاحظ أن هناك تداخلا وتشابها بينهما فمن المعروف أنه إذا فسدت الإدارة فسد المال، حيث توجد بينهما علاقة من حيث طبيعة العمل الرقابي الإداري وكذلك العمل الرقابي المالي نظر للتشابه بين النظريتين، ذلك أن الخلل الإداري ينتج عنه خلل مالي والخلل المالي ينتج عنه خطأ إداري.<sup>4</sup>

### 2.2- أسباب الفساد المالي والإداري

- مدى تطبيق المعايير الدولية للرقابة المالية في الجزائر للحد من الفساد المالي والإداري.

### 2. الفساد المالي والإداري.

الفساد ظاهرة قديمة في مضمونها حديثة في أساليبها، وأصبحت ظاهرة تعاني منها جميع الدول وإن تفاوتت آثاره من دولة لأخرى، مما جعله يشكل هاجسا للمجتمع الدولي لأنه يعيق التنمية ويشوه السياسة العامة للدولة.

### 1.2 - مفهوم الفساد المالي والإداري:

نظرا للأهمية الكبيرة التي احتلها موضوع الفساد فإنه توجد مجموعة كبيرة من التعاريف اختلفت من مفكر إلى آخر ومن هيئة أو منظمة دولية إلى أخرى .

#### 1.1.2- تعريفه:

قبل التطرق إلى التعريف الاصطلاحي لمصطلح الفساد لابد من التطرق إلى المعنى اللغوي لكلمة فساد، نقيض الصلاح، نقول: فَسَدَ الشيءُ يَفْسُدُ ويفسد بضم السين وبكسرهما فهو فاسدٌ، ويقال: أفسد فلانُ المالَ: يُفْسِدُهُ إفسادا وفسادا، ومنه قوله تعالى(وَيَسْعُونَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا)؛ أي: يسعون في الأرض للفساد.<sup>1</sup>

يعرف البنك الدولي الفساد على أنه<sup>2</sup> : إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فالفساد يحدث عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشواي للاستفادة من سياسات أو إجراءات للتغلب على منافسين، وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين، كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استعمال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة.

### 2.1.2- خصائص الفساد المالي والإداري:

يتصف الفساد المالي والإداري بالخصائص التالية:<sup>3</sup>

- السرية: فعادة ما تكون الأفعال الفاسدة محل سرية وكتمان؛  
- تعدد الأطراف والالتزام المتبادل: يشترك أكثر من طرف في عملية الفساد، حيث تكون هناك مصلحة مشتركة بين أطراف

تعرف الإنتوساي المعايير بأنها: "المبادئ التي توفر الحد الأدنى لتوجيه المدقق ومساعدته في تحديد الخطوات والإجراءات الرقابية، التي يجب تطبيقها لتحقيق هدف الرقابة، وهي بمثابة المقاييس المعتمدة التي يتم على أساسها تقييم جودة نتائج الرقابة"<sup>6</sup>.

### 2.3- المتطلبات الأساسية لسير الأجهزة العليا للرقابة المالية:

تعتبر المتطلبات الأساسية المستوى الثاني للمعايير الدولية وتشتمل المعايير التالية:

#### 1.2.3-المعيار «10 ISSAI»: المتعلق بإعلان مكسيكو:

انعقد في المكسيك خلال الفترة الممتدة من 4-10 نوفمبر 2007 حضره ما يقارب 169 ما بين أجهزة رقابية وهيئات ومنظمات دولية. وتطرق إلى ثمانية مواضيع أساسية حول استقلالية الأجهزة الرقابية كشروط أساسية من أجل رقابة مالية عامة.<sup>7</sup>

#### 2.2.3-المعيار «11 ISSAI» الخاص باستقلالية الأجهزة العليا للرقابة:

أقر إعلان ليما بأن مؤسسات الدولة لا يمكن أن تكون مستقلة استقلالاً تاماً، ولكن يشدد على أن تتمتع الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة بالاستقلال الوظيفي والتنظيمي اللازم للقيام بالمهام المكلفة بها، وقد أقرت الأجهزة العليا للرقابة بوجود ثمانية مبادئ رئيسية.<sup>8</sup>

#### 3.2.3-المعيار (ISSAI 12) القيمة والمنافع:

يفرض العمل لأجل المصلحة العامة مسؤولية إضافية على الأجهزة الرقابية وذلك لإثبات أهميتها المستمرة للمواطنين والبرلمان وغيرها من أصحاب المصلحة، ومن شأنها أن تؤكد على أهميتها من خلال الاستجابة بشكل مناسب للتحديات التي تواجهها، لتتمكن من إضافة قيمة للمجتمع.<sup>9</sup>

#### 4.2.3-المعيار (ISSAI 12) و (ISSAI 20) الشفافية والمساءلة:

يسعى هاذين المعيارين إلى الارتقاء بمبادئ الشفافية والمساءلة في الأجهزة العليا للرقابة من أجل مساعدتها على زيادة تبنى معايير وعمليات ومنهجيات للرقابة تتسم بالموضوعية والشفافية.<sup>10</sup>

#### 5.2.3-المعيار (ISSAI 30) أخلاقيات المهنة:

للفساد المالي والإداري أسباب كثيرة ومتداخلة نذكر أهمها:<sup>5</sup>

#### 1.2.2-الأسباب السياسية:

- تعد هذه الأسباب هي الأخطر من نوعها حيث تقود هذه الأسباب إلى الولاءات الحزبية والتي تقود إلى تحقيق مصالح أقلية دون المصلحة العامة:

- ضعف السلطة القضائية حيث تعتبر من أهم أركان الديمقراطية لأنها تساعد على ضمان المساءلة والقابلية للمحاسبة وحماية حقوق المواطن.

#### 2.2.2-الأسباب الاقتصادية:

- ارتفاع مستويات التضخم الناجمة عن إتباع سياسات مالية خاطئة أو انخفاض الناتج القومي أو عدم توازن ميزان المدفوعات؛ - غياب الفعالية الاقتصادية في الدولة ذلك أن أغلب العمليات الاقتصادية هي عبارة عن صفقات تجارية مشبوهة أو ناتجة عن عمليات سمسرة يحتل الفساد المالي فيها حيزاً واسعاً.

#### 3.2.2-الأسباب الاجتماعية:

-تأثير القيم الاجتماعية والأخلاقية والدينية للمجتمع ومدى تمسك الأفراد بها ومدى القدرة على نقلها إلى داخل المنظمة التي يعملون فيها:

- غياب الشفافية: فالمجتمعات غير الديمقراطية معروفة بكونها بيئات مغلقة تسيطر الحكومات على إعلامها وتخضعه لرقابتها، ولا تسمح الحكومات بنشر معلومات.

#### 3. دور المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية في الحد من الفساد:

تعتبر المعايير الرقابية المالية للإنتوساي من أهم إنجازات المنظمة، فقد تطلب إعدادها وتطويرها جهداً ووقت كبير من طرف المشرفين عليها كما أن المنظمة تسعى دوماً إلى تحسين وخلق معايير جديدة تتماشى مع المتطلبات الحالية.

#### 1.3 تعريف المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية:

المعايير هي عبارة عن القواعد المتفق عليها، لقياس جودة الأداء، والمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة ISSAI، تمثل إطار عام للإجراءات والممارسات التي يجب إتباعها عند القيام بالرقابة، أي هي بمثابة معايير إرشادية للأجهزة العليا للرقابة .

تتمثل أهمية المعايير الدولية للانتوساي المتعلقة برقابة الالتزام في تقديم مجموعة شاملة من المبادئ، والمعايير والإرشادات لرقابة الالتزام بشأن موضوعات مختلفة سواء كانت نوعية أو كمية.

4.3- تطبيق المعايير الدولية للرقابة المالية للحد من الفساد في بعض الدول:

تعد ظاهرة الفساد من بين الظواهر الخطيرة، لما لها من آثار سلبية على الدول، لهذا هذه الأخيرة بذلت مجهود في البحث عن مختلف الطرق والأساليب للحد من الفساد، وتم إيجاد عدة مؤشرات لقياسه من أجل التقليل من حدته.

1.4.3- ملحة عامة عن مؤشر مدركات الفساد:

هو مؤشر مركب يعتمد على بيانات ذات صلة بالفساد من خلال دراسات تقوم بها 12 مؤسسة عالمية تصدره منظمة الشفافية الدولية، وهي منظمة دولية غير حكومية معنية بالفساد، ويصدر التقرير في بداية شهر ديسمبر من كل سنة سنويا، وفي سنة 2017 قاس المؤشر ترتيب 180 دولة، وذلك بناء على مدركات الفساد لدى مؤسسات القطاع العام، والتي تنحصر قيمته ما بين (0 و100) من خلال احتساب المتوسط الحسابي لجميع القيم الموحدة لكل دولة، حيث تمثل الدرجة (0) أعلى مستوى للفساد المدرك، في حين تعني درجة (100) أدنى مستوى للفساد المدرك.

2.4.3- تطور مؤشر مدركات الفساد في الدول العربية:

تعد الدول العربية من بين دول التي تعاني من ظاهرة الفساد، لأن معظمها لا يتمتع بالاستقرار السياسي، وهذه الظروف ساعدت كثيرا من انتشار هذه الظاهرة السلبية.

حسب بيانات الجدول رقم (1)، "أنظر إلى الملحق"، نلاحظ أن الفترة من 2010 إلى 2017 احتلت أربع دول (الإمارات، قطر، السعودية، الأردن) مراكز جيدة دوليا مقارنة بالدول العربية الأخرى كما هو موضح أيضا في الشكل رقم (2)، "أنظر إلى الملحق"، وحافظت طوال المدة على المراتب الأولى عربيا، كما هو مبين كذلك في الشكل رقم (1)، "أنظر إلى الملحق"، وهذا راجع إلى الاستقرار السياسي في هذه الدول، وتبنيها مبدأ الشفافية،

يحتوي هذا المعيار على الدليل الخاص بالواجبات والسلوك الذي يوفر إطار للدليل الوطني المتوافق مع المبادئ والتشريع القانوني والمحيط الاجتماعي لكل دولة، فكل جهاز رقابي مطالب بتطوير دليل واجباته ليعرف كل مراقبيه على القيم والمبادئ المتعلقة بالسلوك.<sup>11</sup>

6.2.3- المعيار (ISSAI 40) رقابة نوعية:

التحدي الرئيسي الذي تواجهه الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة هو الالتزام بتقديم خدمات رقابية ذات جودة عالية، وجودة هذا العمل يؤثر على سمعتها ومصداقيتها، ولتحقيق هذا الهدف تستخدم رقابة الجودة المحددة في المعيار الدولي.<sup>12</sup>

3.3- المبادئ الأساسية للرقابة المالية والمحاسبة:

تحتوي المعايير الأساسية للرقابة المالية والمحاسبة متطلبات رقابة القطاع العام على مستوى التنظيمي، الرقابة المالية، رقابة الأداء، ورقابة الالتزام.<sup>13</sup>

1.3.3- المعيار (ISSAI 100) الخاص بالرقابة على القطاع العام:

رقابة القطاع العام هي عملية منهجية من خلالها يتم الحصول على الأدلة وتقييمها بصورة موضوعية لتحديد ما إذا كانت المعلومات أو الظروف الفعلية تتماشى مع المعايير المقررة.

2.3.3- المعيار: (ISSAI 200) الخاص بالمبادئ الأساسية للرقابة المالية:

يهدف هذا المعيار إلى زيادة الثقة المستخدمين المستهدفين في البيانات المالية، ويتم ذلك من خلال تعبير المدقق عن رأيه فيما إذا كانت هذه البيانات قد أعدت من جميع جوانبها وفقا للإطار المعمول به.

3.3.3- المعيار «ISSAI 300» الخاص برقابة الأداء.

يهدف هذا المعيار إلى فهم مشترك لطبيعة الأداء بما في ذلك المبادئ التي يجب تطبيقها لتحقيق رقابة عالية المستوى، ورقابة الأداء هي عبارة عن فحص مستقل وموضوعي موثوق به حول التزام الحكومة في برامجها وأنشطتها والكفاءة في استغلال الموارد المالية والبشرية والفعالية في النتائج المحققة.

4.3.3- المعيار «ISSAI 400» الخاص بالمبادئ الأساسية لرقابة الالتزام:

مجلس المحاسبة هو المؤسسة العليا للرقابة البعدية لأموال الدولة والجماعات الإقليمية والمرافق العمومية<sup>14</sup>، وتهدف الرقابة التي يمارسها مجلس المحاسبة من خلال النتائج التي يتوصل إليها إلى تشجيع الاستعمال المنتظم والصارم للموارد والوسائل المادية والأموال العمومية وترقية إجبارية تقديم الحسابات وتطوير شفافية تسيير المالية العمومية.

#### 2.1.4- اختصاص مجلس المحاسبة:

يختص مجلس المحاسبة الجزائري برقابة مايبي<sup>15</sup>:

- مصالح الدولة والجماعات الإقليمية، والمؤسسات والمرافق، والهيئات العمومية باختلاف أنواعها، التي تسري عليها قواعد المحاسبة العمومية؛
- المرافق العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، والمؤسسات والهيئات العمومية التي تمارس نشاطا صناعيا أو تجاريا أو ماليا، والتي تكون أموالها أو مواردها أو رؤوس أموالها، كلها ذات طبيعة عمومية؛
- تسيير الأسهم العمومية في المؤسسات أو الشركات أو الهيئات مهما يكن وضعها القانوني التي تملك فيها الدولة أو الجماعات الإقليمية أو المرافق أو الهيئات الأخرى، جزء من رأس مالها الاجتماعي؛
- استعمال المساعدات المالية الممنوحة من الدولة أو الجماعات الإقليمية أو المرافق العمومية أو كل هيئة أخرى خاضعة لرقابة مجلس المحاسبة؛
- استعمال الموارد التي تجمعها الهيئات التي تلجأ إلى التبرعات العمومية من أجل دعم القضايا الإنسانية أو الاجتماعية أو العلمية أو التربوية أو الثقافية؛
- المرافق العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري والمؤسسات والهيئات العمومية التي تمارس نشاطا صناعيا أو تجاريا أو ماليا والتي تكون أموالها أو مواردها أو رؤوس أموالها كلها ذات طبيعة عمومية.

#### 2.4- واقع الفساد المالي والإداري في الجزائر ومدى التزامها

##### بتطبيق المعايير:

نظرا لنقص المعلومات عن ظاهرة الفساد في الجزائر، سوف نحاول التعرض لواقعها من خلال قراءة مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية.

ومواكبتها للتطورات في عملية التسيير والتنظيم الإداري والمالي، بإتباعها الطرق المناسبة التي ساهمت في التقليل من حجم الفساد سواء كان المالي أو الإداري.

أما دول المغرب العربي فإننا نلاحظ أن المؤشر يؤهل كل من تونس والمغرب من احتلالها مراتب جيدة وهذا راجع لتحسن الأوضاع الداخلية لديها، وحافظو طوال فترة الدراسة على هذه المراتب حسب مدركات الفساد أفضل من الجزائر.

وباقى الدول صنفت من الدول الأكثر فسادا في العالم لاحتلالها المراتب الأخيرة كموريتانيا، اليمن، وهذا راجع لعدم الاستقرار السياسي، وعدم بذلها للجهود اللازمة للتقليل من الفساد، وكذلك إبقائها على الأنظمة القديمة في عملية التسيير وعدم مواكبتها للتطورات العالمية في الجانب المالي والإداري والسياسي.

وعموما نلاحظ تحسن في الأوضاع من قبل الدول التي طبقت المعايير الدولية للرقابة المالية واتهاجها عملية عصرية إدارتها مثل الإمارات، قطر، الأردن، السعودية، باحتلالها مراكز جيدة سواء عالميا أو عربيا، والدول الأخرى التي لم تطبق هذه المعايير مازالت تعاني من الفساد وتحتل المراتب الأخيرة نظرا لتفاقم الوضع نتيجة لحدوث انتشار هذه الظاهرة، كالجزائر، لبنان، العراق، مصر.

#### 4. مدى تطبيق المعايير الدولية للرقابة المالية في الجزائر للحد من الفساد المالي والإداري.

الفساد ظاهرة عالمية خطيرة، وهناك عدة أسباب أدت إلى انتشاره في جميع المجالات، وتسعى الدول جاهدة لمكافحة من بينها الجزائر، وهناك العديد من الطرق للحد منه كتطبيق المعايير الدولية للرقابة المالية وتطبيق هذه المعايير لدى مجلس المحاسبة.

#### 1.4- ماهية مجلس المحاسبة:

يعتبر مجلس المحاسبة الجهة المختصة بالرقابة المالية على تنفيذ الموازنة العامة في الجزائر، وذلك لسלטته الرقابية.

#### 1.1.4- تعريف مجلس المحاسبة:

كجزء من برنامج تقييم الاحتياجات لبناء قدرات المراجعة العليا للرقابة بالتعاون مع مبادرة التنمية IDI من الإنتوساي، واستقر هذا التقييم الذاتي باعتماد الخطة الإستراتيجية لمحكمة مراجعي الحسابات من خلال إعداد دليل لمراجعة الحسابات وما يتعلق برقابة الأداء استنادا إلى معايير Issai المكيفة مع السياق القضائي الجزائري، وهذا ما يدل على أن الجزائر لم تطبق بعد المعايير الرقابية إلى بشكل صوري فيما يتعلق بمعايير الالتزام.

#### 5. خاتمة:

يعد الفساد من الظواهر الخطيرة التي تواجه البلدان وعلى الأخص الدول النامية لأنها تهدد اقتصادياتها وتعمل على إضعافها وانهارها كما تحبط أنظمتها المالية والسياسية، ولمكافحة الفساد المالي والإداري تكون الدولة ملزمة بوضع إستراتيجية واضحة ومحددة من شأنها تقوية الروابط بين الهيئات الإدارية وتفعيل دور الهيئات المكلفة بمحاربة هذه الظاهرة، وهو يشكل أحد جوانب الاهتمام الدولي ضمن المرحلة الحالية تصدت له العديد من المنظمات غير الحكومية الدولية كان من أبرزها منظمة الشفافية الدولية التي تلاقى تقاريرها اهتمام إعلامي دولي لا تلتفاه بقية المنظمات المشابهة لها في الاختصاص، ولقد شكلت تقارير هذه المنظمة استياء كبيرا من العديد من الدول، منها الجزائر بسبب تدهور ترتيبها في التقارير الخاصة بمدركات الفساد، رغم الجهود المبذولة من قبل الدولة للحد من حدة هذه الظاهرة.

#### 1.5- نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

**الفرضية الأولى:** تساهم المعايير الدولية للرقابة المالية في الحد من ظاهرة الفساد لدى العديد من الدول، لما تحتويه من توجهات صارمة للحفاظ على الأموال العامة. ومنه نقبل صحة الفرضية الأولى.

**الفرضية الثانية:** الجزائر لم تتبنى بعد المعايير الدولية للرقابة المالية. حيث من خلال الدراسة التطبيقية نقبل صحة الفرضية الثانية، لأن الجزائر لم تطبق بعد المعايير الدولية للرقابة المالية، بل كان تطبيقها لبعض المعايير شكلي فقط، وهذا بناء على التقارير الموجودة قامت بها هيئات متخصصة.

نلاحظ من الشكل رقم (3)، "أنظر إلى الملحق"، أن الجزائر لم تحصل على علامة أكثر من 40 ( 29-36 ) خلال الفترة المدروسة، وهو ما جعلها تصنف ضمن الدول التي يشكل فيها الفساد مشكلة خطيرة على التنمية، مما يتطلب بذل جهود كبيرة لحصر هذه الآفة وذلك بالتركيز على إعطاء أهمية لمبدأ الشفافية، باعتباره العدو الأول للفساد المالي والإداري، والعمل على ترسيخ العمل الديمقراطي و تبني مبدأ الفصل بين السلطات، من خلال إرساء قواعد لإيجاد جهاز قضائي مستقل ونزيه مما يدعم أجهزة الرقابة بمختلف هيئاتها وتفعيل هيئات مكافحة الفساد، وكذلك تم إنشاء محكمة مراجعي الحسابات وهي مسئولة عن مراقبة حسابات الإدارة المالية والوزارات والمؤسسات العامة، وفي سنة 2010 ولاية المحكمة توسعت لتمكينها من المشاركة في مكافحة الفساد، وترجع منظمة الشفافية الدولية النتائج المتدنية في هذا المؤشر التي حققتها دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بما فيها الجزائر إلى الافتقار إلى الشفافية وانعدام الأمن وكذا الثورة النفطية التي تتمتع بها بعض هذه الدول مما يفتح أبواب الفساد خاصة في ظل ارتفاع أسعار المحروقات.

ونلاحظ أيضا من خلال الشكل رقم (3)، "أنظر إلى الملحق"، أن قيمة المؤشر بلغت 29 في سنة 2010 و2011 وهي قيمة منخفضة جدا، الأمر الذي أدى إلى احتلالها مرتبة 105 و 112 دوليا و10 و9 عربيا وهي تعتبر من المراتب الأخيرة، وتزامنت هذه الوضعية مع انطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي والذي خصص له غلاف مالي تجاوز 386مليار دولار لدعم عجلة التنمية والتركيز أكثر على الاستثمارات العمومية الضخمة، الأمر الذي أعطى فرصة أكبر لأصحاب النفوذ والسلطة لممارسة مختلف أشكال الفساد.

وخلال الفترة الممتدة من سنة 2012-2017 تراوحت قيمة المؤشر ما بين 33 إلى 36 ، وهذا يعني أن الجزائر ما زالت تحتل مراتب غير مشرفة من حيث الشفافية والنزاهة، ومن بين أسباب انتشار الفساد هو عدم تطبيقها للمعايير الدولية للرقابة المالية وهذا من خلال تقرير الاستعراض الطوعي لديوان مراجعي حسابات الجزائر لمجلس المحاسبة سنة 2013<sup>16</sup>، أعد من قبل خبراء الإتحاد الأوروبي، حيث طلب رئيس محكمة مراجعي الحسابات الجزائرية من SIGMA بإجراء تقييم ذاتي للمحكمة

## 3.5-الاقتراحات:

من خلال معالجتنا لإشكالية البحث انتهى بنا الأمر إلى

الخروج بالنتائج والاقتراحات الآتية:

- العمل على تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية في الجهات العامة، ومحاولة تطويرها كلما أمكن ذلك مما يجعلها أنظمة محكمة وفعالة للحفاظ على المال العام وحسن إدارته.

- مكافحة الفساد وتعزيز الخضوع للمساءلة وذلك من خلال تأمينه بقواعد وتشريعات ومؤسسات دستورية وتعزيز دور القضاء والأجهزة التشريعية والرقابية.

- لا بد من إرساء مبدأ الشفافية والعمل على تطبيقه في جميع المجالات، بالإضافة إلى استخدام أساليب وطرق حديثة في عملية الإدارة ، أما في الجانب المالي على الجزائر تبني المعايير الدولية للرقابة المالية للحد من عملية الاختلاس من قبل الموظفين في الدولة.

- يضعف الفساد من ثقة الجمهور في المؤسسات وبقدرتها على الإصلاح الاقتصادي والسياسي، كما يؤدي إلى تهديد الاستقرار الاجتماعي، وانتهاك سيادة القانون.

- الفساد المالي والإداري منتشر بشكل كبير جدا في الجزائر إلى درجة أنه يهدد وجود كيان المؤسسات التي ينتشر فيها، كما يؤثر بشكل سلبي على الاقتصاد الجزائري.

- إن الجزائر ما زالت تتبع الطرق التقليدية في عملية التسيير في جميع الميادين سواء الاقتصادية والإدارية والمالية ولم تطبق بعد المعايير الدولية للرقابة المالية وهذا ما أدى إلى انتشار ظاهرة الفساد.

## 6-الأشكال والرسومات البيانية:

## 1.6- الجداول:

الجدول رقم(1): نتائج مؤشر مدركات الفساد في الدول العربية خلال الفترة (2010-2017)

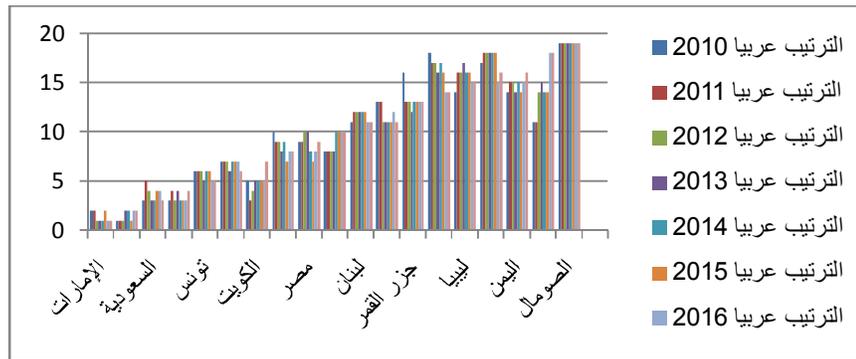
الدول العربية	الترتيب 2010	الترتيب 2011	الترتيب 2012	الترتيب 2013	الترتيب 2014	الترتيب 2015	الترتيب 2016	الترتيب 2017
الإمارات	28	02	28	01	25	02	24	21
قطر	19	01	27	02	26	01	31	29
السعودية	50	03	66	03	55	04	62	57
الأردن	50	03	58	04	55	03	57	59
تونس	59	06	73	06	79	06	75	74
المغرب	85	07	88	06	80	07	90	81
الكويت	54	05	66	05	67	05	75	85
الجزائر	105	10	105	08	100	09	108	112
مصر	98	09	112	10	94	08	108	117
جيبوتي	91	08	94	08	107	10	123	122
لبنان	127	11	128	12	136	12	136	143
موريتانيا	143	13	123	11	124	11	142	143

13	148	13	153	13	136	13	142	12	127	13	133	13	143	16	154	جزر القمر
14	169	14	166	16	161	17	170	16	171	17	169	17	175	18	175	العراق
15	171	15	170	16	161	16	166	17	172	16	160	16	168	14	146	ليبيا
16	175	15	170	18	165	18	173	18	174	18	173	18	177	17	172	السودان
16	175	15	170	14	154	15	161	14	167	15	156	15	164	14	146	اليمن
18	178	18	173	14	154	14	159	15	168	14	144	11	129	11	127	سوريا
19	180	19	176	19	167	19	174	19	175	19	174	19	182	19	178	الصومال

المصدر: تقارير منظمة الشفافية الدولية.

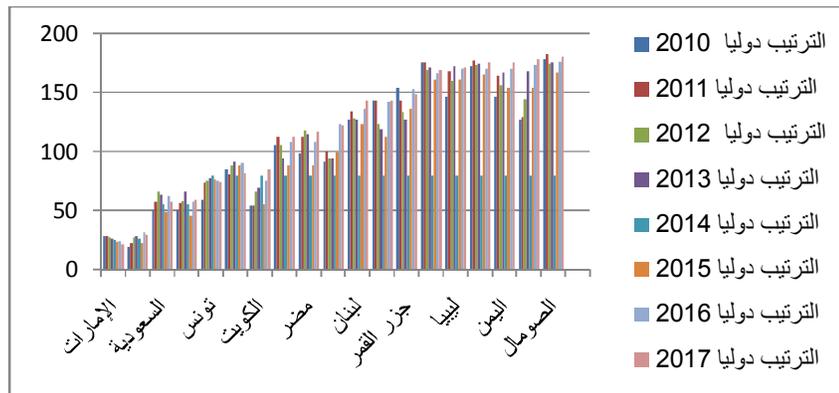
## 2.6-الرسومات البيانية:

الشكل رقم(1): ترتيب الدول العربية عريبا حسب نتائج مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة (2010-2017)



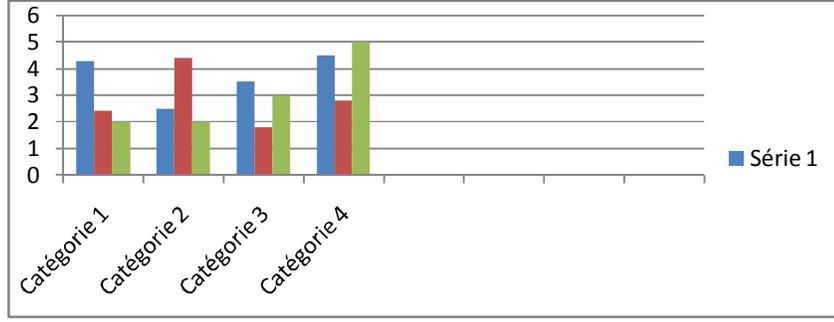
المصدر: تقارير منظمة الشفافية الدولية.

الشكل رقم (2) يبين ترتيب الدول العربية دوليا حسب نتائج مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة (2010-2017).



المصدر: تقارير منظمة الشفافية الدولية.

الشكل رقم (3): يبين تطور قيمة مؤشر الفساد في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)



المصدر: تقارير منظمة الشفافية الدولية.

7. قائمة المراجع:
- التنزيل: <http://www.intosai.org/ar/about-us/issai.html> ، تاريخ: 2017/07/23.
- الانتوساي، المبادئ الأساسية للرقابة المالية والمحاسبة ، متاح على الرابط: <http://www.intosai.org/ar/issai-executive-summaries/3-fundamental-auditing-principles.htm> ، تاريخ التنزيل: 2017/07/30.
- المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، متاح على الرابط التالي: <http://www.intosai.org/ar/issai-executive-summaries/detail/issai-11-guidelines-and-good-practices-related-to-sai-independence.html> ، تاريخ التنزيل: 2017/07/20.
- OCDE, Programme SIGMA, Rapport de revue volontaire par les paires de la cour des comptes d’algérieGÉRIE, Octobre 2013, disponible sur: [https://www.ccomptes.dz/wp-content/uploads/2018/06/rapport\\_revue\\_par\\_les\\_pairs\\_2013.pdf](https://www.ccomptes.dz/wp-content/uploads/2018/06/rapport_revue_par_les_pairs_2013.pdf) , datte de tel : 11/04/2018.

8. هوامش:

- بن ناصر جبارة، الرقابة المالية وأهميتها الاقتصادية في ظل عصريّة النظام المالي العمومي، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد ومالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، 2017.
- جمال الدين بن المنظور، لسان العرب، المجلد الثالث، دار الكتب العلمية، بيروت.
- زياد عريبة بن علي، الفساد، أشكاله، أسبابه، دوافعه ومكافحته وإستراتيجية الحد من تناميّه ومعالجته، مجلة الدراسات الإستراتيجية، جامعة دمشق، العدد 96، 2005.
- صالح المصلح، إعداد التقارير الرقابية وفق المعايير الدولية، ورقة عمل مقدمة في الورشة التدريبية الخاصة بمكافحة الفساد للعاملين في الرقابة الداخلية في وزارة التربية والتعليم، رام الله، فلسطين، 18-19/02/2013، متاح على الرابط: <http://www.pacc.pna.ps/ar/cp/plugins/spaw/uploads/file/s/taqarar.pdf> ، تاريخ التنزيل: 2017/07/11.
- عامر الكبيسي، الفساد والعمولة، المكتب الجامعي الحديث، عمان، 2005.
- محمد عبه الفضيل، مفهوم الفساد ومعايير، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 309 ، نوفمبر 2004.
- ج ج د ش، المادة 2 من الأمر 20-95، المؤرخ في 17 يوليو 1995، يتعلق بمجلس المحاسبة، الجريدة الرسمية، العدد 39.
- ج ج د ش، المادة 2 من الأمر 02-10، المؤرخ في 26 غشت 2010، يعدل ويتمم الأمر 20-95 المتعلق بمجلس المحاسبة، الجريدة الرسمية، العدد 50.
- الإنتوساي، المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية، متاح على الرابط التالي:

<sup>12</sup> - الإنتوساي، رقابة الجودة للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، ص 6-19. متاح على الرابط:

<http://www.intosai.org/ar/issai-executive-summaries/detail/issai-40-quality-control-for-sais.html> تاريخ التنزيل 2017/07/30.

<sup>13</sup> - الإنتوساي، المبادئ الأساسية للرقابة المالية والمحاسبة، متاح على الرابط: <http://www.intosai.org/ar/issai-executive-summaries/3-fundamental-auditing-principles.htm> تاريخ التنزيل 2017/07/30.

<sup>14</sup> - ج ج د ش، المادة 2 من الأمر 95-20، المؤرخ في 17 يوليو 1995، يتعلق بمجلس المحاسبة، الجريدة الرسمية، العدد 39.

<sup>15</sup> - ج ج د ش، المادة 2 من الأمر 10-02، المؤرخ في 26 غشت 2010، يعدل ويتمم الأمر 95-20 المتعلق بمجلس المحاسبة، الجريدة الرسمية، العدد 50.

<sup>16</sup> - OCDE, Programme SIGMA, Rapport de revue volontaire par les paires de la cour des comptes d'algérieGÉRIE, Octobre 2013, disponible sur : [https://www.ccomptes.dz/wp-content/uploads/2018/06/rapport\\_revue\\_par\\_les\\_pairs\\_2013.pdf](https://www.ccomptes.dz/wp-content/uploads/2018/06/rapport_revue_par_les_pairs_2013.pdf), datte de tel : 11/04/2018.

<sup>1</sup> -جمال الدين بن المنظور، لسان العرب، المجلد الثالث، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003، ص412.

<sup>2</sup> -محمد عبه الفضيل، مفهوم الفساد ومعايير، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد309، نوفمبر2004، ص 35.

<sup>3</sup> -بن ناصر جبارة، الرقابة المالية وأهميتها الاقتصادية في ظل عصرنة النظام المالي العمومي، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد ومالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، 2017، ص22.

<sup>4</sup> -عامر الكبيسي، الفساد والعمولة، المكتب الجامعي الحديث، عمان، 2005، ص8.

<sup>5</sup> -زياد عربية بن علي، الفساد، أشكاله، أسبابه، دوافعه ومكافحته وإستراتيجية الحد من تناميهِ ومعالجته، مجلة الدراسات الإستراتيجية، جامعة دمشق، العدد96، 2005، ص6.

<sup>6</sup> -صالح المصلح، إعداد التقارير الرقابية وفق المعايير الدولية، ورقة عمل مقدمة في الورشة التدريبية الخاصة بمكافحة الفساد للعاملين في الرقابة الداخلية في وزارة التربية والتعليم، رام الله فلسطين، 18-2013/02/19، ص2، متاح على الرابط:

[http://www.pacc.pna.ps/ar/cp/plugins/spaw/uploads/files/tag\\_arer.pdf](http://www.pacc.pna.ps/ar/cp/plugins/spaw/uploads/files/tag_arer.pdf) تاريخ التنزيل 2017/07/11.

<sup>7</sup> -الإنتوساي، إعلان مكسيكو، 2007، المكسيك، متاح على الرابط <http://www.intosai.org/ar/issai-executive-summaries/detail/issai-10-the-mexico-declaration-on-sai-independence.html> تاريخ التنزيل 2017/07/23.

<sup>8</sup> - الإنتوساي، المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسب ISSAI، ص 2-5، متاح على الرابط: <http://www.intosai.org/ar/issai-executive-summaries/detail/issai-11-guidelines-and-good-practices-related-to-sai-independence.html> تاريخ التنزيل 2017/07/20.

<sup>9</sup> -الإنتوساي، قيمة ومنافع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، إحداث فارق في حياة المواطنين، ص 5-12، متاح على الرابط: <http://www.intosai.org/ar/issai-executive-summaries/detail/issai-12-the-value-and-benefits-of-supreme-audit-institutions-making-a-difference-to-the-lives-o.html> تاريخ التنزيل 2017/07/24.

<sup>10</sup> - الإنتوساي، الشفافية والمساءلة، ص 2-6، متاح على الرابط: <http://www.intosai.org/ar/issai-executive-summaries/detail/issai-20-principles-of-transparency-and-accountability.html> تاريخ التنزيل: 2017/07/28.

<sup>11</sup> - الإنتوساي، أخلاقيات المهنة، ص 11، متاح على الرابط: <http://www.intosai.org/ru/issai-executive-summaries/detail/issai-30-code-of-ethics.html> تاريخ التنزيل 2017/07/30.